

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٤٨

الاثنين، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هايمريك	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيد فلين
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد فودا
	كينيا	السيدة نياكو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويكرماسينغي
	الهند	السيد ماثور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-23143 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة. ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وقبل أن نبدأ بقاءة المتكلمين اليوم - وبالإشارة إلى المنكرة الأخيرة من رئيس مجلس الأمن (S/2017/507) بشأن أساليب عمله - أود أن أشجع جميع المتكلمين، سواء الأعضاء أو غير الأعضاء في المجلس، على الإدلاء ببياناتهم في مدة خمس دقائق أو أقل. وتحت المذكرة ٥٠٧ أيضا مقدمي الإحاطات على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. وعلى نفس المنوال، نحث مقدمي الإحاطات كذلك على ألا تتجاوز ملاحظاتهم الأولية مدة ما بين سبع إلى عشر دقائق. وأحث الجميع أيضا على ارتداء الأقنعة في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء الإدلاء ببيانات.

أعطي الكلمة الآن للمدعي العام خان.

السيد خان (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أهنئ النرويج على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. إنه لشرف حقيقي أن تُتاح لي الفرصة في هذا العام الجديد لتقديم التقرير الرابع والثلاثين للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن الحالة في دارفور في السودان، عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، الذي اتخذته المجلس في عام ٢٠٠٥. ورغم القيود التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا وضرورة ارتداء أقنعة الوجه، فإنه من الرائع أن أكون هنا شخصيا.

وأود أن أبدأ بتذكّر ما قلته عندما التقيت بالناجين والضحايا من دارفور عندما كنت في الخرطوم في ١٧ آب/أغسطس من العام الماضي. فقد عقدت اجتماعا مع المجتمع المدني في دارفور. ووجدت أن العديد من الأفراد يكافحون منذ قرابة عقدين من الزمن من أجل شيء ينبغي أن يكون بسيطا ولكنه يبدو معقدا للغاية، ألا وهو تحقيق العدالة - قدر ضئيل من المساءلة يؤكد أن حياة كل البشر مهمة. وقد كافحوا وأظهروا مثابرة فيما يتعلق بالجرائم التي تركزت بصمتها للأسف على جيل، على الأقل، من الرجال والنساء والأطفال.

وهذه المعاناة هي التي دفعت المجلس إلى استخدام صلاحياته بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ وإحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأشاطر أولئك الناجين إحباطهم ونفاد صبرهم وآمالهم في أن توتّي تلك اللحظة الفريدة - التي شهدت أول إحالة من المجلس إلى المحكمة الجنائية الدولية - ثمارها. وتلك التوقعات ليست غير معقولة؛ بل ينبغي ببساطة أن يكون هناك قدر من العدالة. وقد أظهر الضحايا والناجون وسكان دارفور ذلك الإصرار. غير أنه من الأهمية بمكان، كما قلت في تفاعلاتي مع أعضاء الحكومة السودانية، ألا يطول أمد الإحالة إلى ما لا نهاية. فقد قاربنا على منتصف العمر - فهذا هو تقريرنا الرابع والثلاثون. وعلينا الاضطلاع بعمل أفضل بشكل جماعي - وأعني مكتبي بالطبع، ولكن أيضا المجلس - لضمان أن يواكب الوعد الذي انطوت عليه الإحالة والغرض منها إجراءات ملموسة.

وبالرغم من الصعوبات التي لا تزال قائمة، فإن هناك بوادر أمل وقد حدث تقدم. ففي تموز/يوليه ٢٠٢١، تأكدت جميع التهم الـ ٣١ المتعلقة بزعم الجنجويد الشهير، علي كوشيب. ومن المقرر أن تبدأ المحاكمة في ٥ نيسان/أبريل. وتشمل التهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم قتل واغتصاب وتعذيب وهجمات على السكان المدنيين في وادي صالح ومكجر. وستكون تلك لحظة هامة في هذا العام: ففي غضون ثلاثة أشهر فقط، سيبدأ ترجمة وعد المجلس إلى عمل من خلال عرض الادعاءات التي قدمها المكتب على قضاة مستقلين ومحايدين.

مهارات في اللغة العربية، وعلى الفور، في آب/أغسطس، بعد شهرين من بدء ولايتي، ذهبت إلى السودان للتحدث إلى الحكومة، مدركاً أهمية التعاون. وقد أسفر ذلك عن نتائج ملموسة، لأننا لأول مرة أبرمنا مذكرة تفاهم ليس فيما يتعلق بعلي كوشيب فحسب، ولكن فيما يتعلق بجميع القضايا الأربع التي أصدرت قضاة المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف بشأنها. وعينت أيضاً مستشاراً خاصاً مجانياً للتركيز حصراً على حالة دارفور حتى نتمكن من المضي معاً، والحصول على أقصى حد من التعاون، وهي السيدة أمل كلوني. ومرة أخرى، ليس هذا دليلاً على نيتي أن أقول إنني أمنح أولويات لإحالات مجلس الأمن، بل وللتأكد من أن الموارد اللازمة مخصصة لتلك القضية.

وخلال رحلتي إلى الخرطوم، في آب/أغسطس، عقدنا بعض الاجتماعات البناءة. والتقيت باللواء البرهان، من مجلس السيادة، ورئيس الوزراء آنذاك حمدوك، ووزير الخارجية ووزير العدل. والتقينا أيضاً مع الممثل الخاص للأمين العام فولكر بيرتس رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان وأعضاء المجتمع الدولي.

وفي هذا الشأن، شددت أيضاً على نهج جديد. هذا هو الشيء الجميل في القانون - هناك العديد من الحلول المختلفة لمشكلة أساسية واحدة. وليس مكان المحاكمة أو حتى منتدى الفصل هو الذي يشكل أهمية حاسمة. الأمر الحاسم هو إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة، وإصدار أحكام مستقلة ونزيهة، ثم سيادة القانون، التي ينبغي أن تنتصر حتى يتمكن الضحايا من المضي قدماً، مدركين أن كل شيء قد بذل في محاولة لضمان العدالة.

وأكدت لأعضاء الحكومة أنني على استعداد لاستخدام مجموعة كاملة من الخيارات الراسخة في نظام روما الأساسي لمحاولة التأكد من أننا نستطيع العمل معاً وإقامة روابط أفضل حتى يمكن إغلاق هذا الفصل.

والمسألة البسيطة هي: إذا لم نعجل بالتعاون بين حكومة السودان ومكتبي، فإن التحقيقات ستستمر. وإذا أردنا وضع خريطة طريق لاستكمال هذه الحالة بالطريقة التي أعتقد أن المجلس والضحايا

وفي الوقت نفسه، تكتسي جهود التوعية أهمية. وأمل أن أعمل مع قلم المحكمة للتأكد من وجود برنامج توعية منظم وفعال حتى يتمكن الشعب السوداني - في السودان، في دارفور وخارجها - من متابعة الإجراءات لأن له الحق في معرفة ما حدث والحق في الاطلاع على الحقيقة.

لكن قضية علي كوشيب ليست سوى قضية واحدة. هناك بالطبع أربعة أوامر اعتقال معلقة: القضية المرفوعة ضد الرئيس السابق عمر البشير؛ والقضية المرفوعة ضد وزير الداخلية السابق، عبد الرحيم محمد حسين؛ والحاكم السابق لجنوب كردفان، أحمد هارون؛ وقائد حركة العدالة والمساواة السابق المتمرد عبد الله بنده. وفيما يتعلق بهذه القضية الأخيرة، فقد تحيت عن تلك القضية التي يشرف عليها مباشرة نائب المدعي العام.

ومن المهم، كما قلت فيما يتعلق بإحاطتي بشأن ليبيا في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.8911)، أن أعطي الأولوية خلال فترة ولايتي للحالات التي أحالها المجلس. وقد بدأت ذلك في حالة السودان بإجراء استعراض للأدلة للنظر في قوة تلك القضايا، كما ضمنت توفير موارد إضافية لتلك القضية حتى نتمكن، كما أمل، من أن نكون أكثر فعالية.

ولكن الحقيقة هي أنه لأسباب متنوعة، على مدى السنوات الـ ١٧ الماضية، بما في ذلك عدم تعاون الإدارات السابقة لحكومة السودان، لم تكن هناك تحقيقات ميدانية في البلد، وسلفي أبقيت هذه الحالة في سبات لفترة طويلة وبالتالي لم تكتمل التحقيقات. ونتيجة لذلك، أدركت أن الأدلة، ولا سيما ضد عمر البشير والسيد حسين، تحتاج إلى تعزيز.

أنا راض عن قوة الأدلة المتعلقة بعلي كوشيب، ولكن فيما يتعلق بالقضيتين اللتين ذكرتهما، نحن بحاجة إلى التأكد من أننا نفعل ما هو أفضل. وهذا يتطلب تعاوناً من السودان. وهو يتطلب مساعدة من السودان، ويتطلب أيضاً التعاون من أعضاء المجلس ومن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وإدراكاً مني لهذا المشهد الاستدلالي، قدمت المزيد من الموارد للفريق، وكلفت المزيد من المحققين بالقضية، بمن فيهم أشخاص لديهم

أنحاء السودان والعمل بشكل مستقل. وهذا أمر لا تقتضيه مذكرة التفاهم الموقعة في آب/أغسطس من العام الماضي فحسب؛ ولا يقتضيه القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) فحسب؛ ولكن يقتضيه أيضا اتفاق جوبا للسلام، لذلك فهذه مستويات ثلاثية من المسؤوليات والالتزامات التي أمل كثيرا أن يحترمها السودان، وأن يعمل معنا أيضا على نحو أوثق.

والتعاون من خارج السودان هام للغاية أيضا، وقد حظينا بدعم رائع من الاتحاد الأوروبي، والدول الأفريقية، والنرويج، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية الصين الشعبية. وهذا مجال، إذا أردنا أن نغلق هذا الفصل ونسمح للسودان بالمضي قدما، لا يمكن أن يكون فيه أطراف سلبية. علينا أن نساعد الشعب السوداني على الحصول على ما يستحقه، وهو العدالة وشفاء الصدور.

وآمل أن أعود مرة أخرى إلى السودان في الأشهر القليلة المقبلة، ربما كما نأمل في نيسان/أبريل. وقد وعد بتيسير تلك الرحلة، بما في ذلك الذهاب إلى دارفور للتحديث مع بعض الناجين والضحايا والمشردين هناك، حتى تتمكن من الإسراع في العمل على القضايا المعروضة على المحكمة.

وبعد إذنك، السيدة الرئيسة، أود أن أتكلم مباشرة إلى أولئك الضحايا لأؤكد على أنه خلال ولايتي سنلتزم التزاما ثابتا بضمان احترام قرار مجلس الأمن التاريخي لعام ٢٠٠٥ والامتثال له حتى يتسنى إجراء تحقيق سليم ودقيق يمكننا من عرض حقيقة الأمر على القضاة. في رأيي، وسأكون صريحا جدا بشأن حالة الأدلة، ولكنني سأتوخى الدقة أيضا بشأن حقيقة بسيطة - ما لم نحقق العدالة وإلى أن نحصل عليها، فإن السودان سيواجه خطر تصنيفه دائما وفقا لسلوك السابق والأحداث الماضية التي اضطرت مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات في عام ٢٠٠٥.

وإذا عملنا معا في شراكة - مكتب المدعي العام وحكومة السودان ومجلس الأمن والدول الأعضاء - يمكننا أن نطوي هذه الصفحة ونغلق هذا الفصل، وإذا فعلنا ذلك، أعتقد أن السودان، غير المكبل والذي لم ترهقه بعض أعباء الماضي، سيحظى بضمان العدالة،

يريدونها، فإن السبيل إلى ذلك هو التعجيل بالعملية، وضخ المزيد من التعاون والمساعدة داخل المكتب، وإذا تم ذلك، أعتقد أنه يمكننا المضي قدما بطريقة فعالة.

في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، تغير المشهد بطبيعة الحال، ولم يكن ذلك مفيدا على وجه الخصوص. وفي اجتماعاتي المعقودة في آب/أغسطس، لم تكن مذكرة التفاهم قد وقعت فحسب، فقد كانت هناك التزامات من الحكومة بالتوقيع على نظام روما الأساسي والعمل بشكل أوثق مع مكنتي، وكان هناك اتفاق للمساعدة في ضمان وجود ميداني دائم لمكتب المدعي العام في الخرطوم. لكن التوقف عن العمل في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر كان يعني أننا فقدنا جهات التنسيق. نحن نحاول اللحاق بالركب. كان علينا، لبضعة أشهر، في الواقع حتى الآن، تعليق التحقيقات النشطة، لذلك كان ذلك مزعجا للغاية، فيما يتعلق بتحول الأحداث. الجانب الإيجابي هو أنه قبل عيد الميلاد مباشرة، ذهب فريقنا إلى الخرطوم مرة أخرى؛ وتحديثنا مع اللواء البرهان، الذي طمأن أعضاء مكنتي بأن مذكرة التفاهم لا تزال سارية، وأنه يبحث التعاون، وقال لي في أكثر من مناسبة مباشرة وللفريق في كانون الأول/ديسمبر إنه من الضروري تحقيق العدالة للضحايا في دارفور.

والتحدي الذي نواجهه جميعا الآن بشكل جماعي هو التأكد من أن تلك الضمانات تترجم إلى شراكات عملية وملموسة ومساءلة. وهذه بالطبع مرحلة حساسة في المرحلة الانتقالية في السودان، ولكنني أود أن أؤكد مرة أخرى أن الخيار الوحيد أمامنا للمضي قدما في هذه الحالة وإغلاقها أو إيجاد سبيل نحو الإغلاق هو تسريع التعاون.

وقد ذكرت ذلك يوم الجمعة لممثل السودان، السفير الباهي، كما أكدت أن هذه القضايا ليست ضد السودان. السودان شريك وليس خصما، بل هو ضد أفراد تكشف الأدلة مسؤوليتهم عن جرائم تدخل في اختصاص المحكمة.

نحن بحاجة إلى وصول آمن ومأمون إلى السودان وإلى المحفوظات. نحن بحاجة إلى أن نكون قادرين على البحث عن مكان المقابر الجماعية، ونحتاج إلى أن نكون قادرين على الذهاب إلى جميع

السيد كوستا فيلهو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد كريم خان، على إحاطته القيمة بشأن التقرير الرابع والثلاثين عن الحالة في دارفور. كما أرحب بحضور ممثل السودان جلسة اليوم.

في البداية، أود أن أكرر دعم البرازيل للمحكمة الجنائية الدولية. والبرازيل، بوصفها أحد مؤسسيها، تترك قيمة محكمة دائمة قائمة على المعاهدات في مكافحة الإفلات من العقاب وإنصاف الضحايا. كانت البرازيل تترأس مجلس الأمن عندما اعتمد القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) (انظر S/PV.5158). وقد أيدنا إحالة الحالة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، مع التحذير من أنه ينبغي عدم الموافقة على الإحالات باستخفاف. ويجب أن تعزز القرارات التي تحيل الحالات إلى المحكمة نزاهة نظام روما الأساسي وتوطد العدالة الجنائية الدولية بطريقة غير انتقائية.

في إحاطته الأولى إلى المجلس بصفته المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، أشار السيد خان إلى أن الأمم المتحدة يمكن أن توفر الأموال للمحكمة فيما يتعلق بالحالات التي يحيلها مجلس الأمن. وأثني على السيد خان لإثارة هذه المسألة وأعرب عن تأييد البرازيل الكامل لهذا الاقتراح. والحالة الراهنة، حيث لا تغطي سوى الدول الأطراف تكاليف إحالات مجلس الأمن، ليست منصفة ولا مستدامة.

وسأركز تعليقات البرازيل على ثلاث مسائل هي: مبدأ التكامل والتعاون والإنجاز. أولاً، التكامل هو أحد الأركان الأساسية لنظام روما الأساسي. وترحب البرازيل باستعداد المدعي العام لاستكشاف الخيارات المتاحة للتعبيل بالمساءلة عن الجرائم المرتكبة في دارفور. ونرحب بمحاولات تقريب الإجراءات ليس من الضحايا فحسب، ولكن أيضاً من مكان وجود الأدلة. ويجب أن توفر جهود التكامل فرصة لتعزيز المؤسسات المحلية حتى تتمكن الدول من الوفاء بمسؤوليتها الأساسية في التحقيق في الجرائم المرتكبة على أراضيها ومقاضاة مرتكبيها. ونغتنم هذه الفرصة لتشجيع السودان على التصديق على نظام روما الأساسي.

بكل إمكانية للقيام بأمر يصبو إليه كل عضو في المجلس، أي كتابة فصل جديد حتى يتمكن البلد من المضي قدماً نحو مستقبل أفضل وأكثر ازدهاراً وأماناً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المدعي العام خان على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر المدعي العام كريم خان على تقريره المقدم عملاً بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، بشأن الحالة في دارفور، كما أرحب بحضور ممثل السودان جلسة اليوم.

ترحب المكسيك بتأكيد التهم في قضية علي كوشيب. وهذه خطوة ملموسة من المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بالحالة في السودان. كما نشيد بزيارة المدعي العام إلى السودان العام الماضي والتي توجت بتوقيع مذكرة تفاهم.

بيد أن أثر الانقلاب الذي وقع في تشرين الأول/أكتوبر الماضي على التعاون مع المحكمة يثير قلقاً بالغاً. ومن الضروري أن يكون لفريق مكتب المدعي العام جهات تنسيق في حكومة السودان لمواصلة العمل والحصول على الوثائق والأدلة وليتمكن من دخول الإقليم ويواصل إجراء تحقيقاته وتتاح له الفرصة للقاء الشهود، مع ضمان سلامة أعضاء الفريق في جميع الأوقات.

وينبغي التأكيد أيضاً على أن الشهود يجب أن يتمتعوا بالحماية الكاملة وألا يتعرضوا لأعمال انتقامية. وأي نزوع لتقويض تعاونهم يعد إهانة للضحايا ويؤثر سلباً على المساءلة وتعزيز سيادة القانون. ولذلك، نكرر التأكيد على الالتزام بالامتثال لمذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية.

وتكرر المكسيك دعمها لعمل مكتب المدعي العام والمحكمة بشكل عام، مع التركيز بشكل خاص على القضايا التي أحالها مجلس الأمن، والتي من شأنها أن تيسر دعم الأمم المتحدة للنفقات التي تتكبدتها المحكمة نتيجة لهذه الإحالات.

وأرحب بأول إحاطة له أمام المجلس بشأن السودان. وأود أن أشير هنا إلى أننا نتابع أعمال المحكمة والجهود التي يبذلها المدعي العام وفريقه. كما أرحب بممثل جمهورية السودان في هذه الجلسة.

بالرغم من التطورات الأخيرة في السودان، فقد حقق السودان مكاسب مهمة خلال السنتين الماضيتين. ويرى بلدي أهمية الحفاظ والبناء عليها. ولذلك، لا بد في هذا المنعطف المهم، أن يلعب مجلس الأمن دورا إيجابيا وأن يشجع الأطراف السودانية على مواصلة الانخراط في الحوار للتوصل إلى توافق حول كيفية الدفع بالعملية الانتقالية، بما يتماشى مع الوثيقة الدستورية واتفاق جوبا للسلام؛ وأن يرحب كذلك بإطلاق مبادرة للحوار بتيسير من الأمم المتحدة، وبقيادة سودانية بهدف دعم الأطراف السودانية لتخطي الأوضاع الحالية.

ومع استمرار بلدي في دعم حق الشعب السوداني الشقيق في العيش في بلد آمن ومستقر ومزدهر، نؤكد على دعمنا الراسخ لتنفيذ العملية الانتقالية، بقيادة سودانية، ترسي أسس السلام العادل والدائم والشامل في البلد.

وبشأن مناقشتنا اليوم، نرى أن التعاون القائم بين السودان والمحكمة الجنائية الدولية يعد جزءا من النهج المتعدد الجوانب الذي يتبعه السودان فيما يتعلق بمواضيع المساءلة. ونشير في هذا السياق إلى مذكرة التفاهم حول التعاون بين السودان والمحكمة، والتي تم التوقيع عليها في شهر آب/أغسطس من العام الماضي، بالإضافة إلى استضافة السودان لزيارات لاحقة لفريق من مكتب المدعي العام، بما في ذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. ونأمل أن تعكس هذه الجهود حوارا حقيقيا وصادقا بين المحكمة والسودان، استنادا لمبدأ التكامل المنصوص عليه في النظام الأساسي للمحكمة وتماشيا مع القوانين الوطنية في السودان.

وفي سياق اتخاذ السودان خطوات لتنفيذ آليات العدالة الانتقالية وفقا لأحكام اتفاق جوبا للسلام، ومنها العمل حاليا على إنشاء لجنة العدالة الانتقالية، وتفعيل أعمال لجنة الحقيقة والمصالحة، نتطلع إلى أن تساهم هذه الجهود في تحقيق العدالة لضحايا دارفور وتهيئة

ثانياً، يعد التعاون من بين الأدوات الرئيسية لضمان تحقيق المحكمة الجنائية الدولية نتائج ناجحة. وترحب البرازيل بزيارة المدعي العام للسودان في آب/أغسطس الماضي، بما في ذلك توقيع مذكرة تفاهم، وهي خطوة مهمة لتعزيز التعاون. وثمة مبادرة إيجابية أخرى هي اقتراح نشر فريق تحقيق متفرغ في السودان. وعندما تسمح الظروف على أرض الواقع بذلك، فإن وجود المحكمة الجنائية الدولية ميدانياً، بموافقة الدولة المضيفة، يمكن أن ييسر التحقيقات ويسهم في إقامة علاقة مثمرة بين مكتب المدعي العام والسلطات السودانية. وتؤكد البرازيل أهمية ضمان وصول المحكمة إلى الوثائق وغيرها من الأدلة في السودان، وحصول الشهود على الحماية الكافية.

ثالثاً، يجب أن تكون استراتيجيات الإنجاز جزءاً لا يتجزأ من نظام روما الأساسي. ونرحب بتأكيد التهم في قضية علي كوشيب ونشدد على أهمية تحقيق العدالة لضحايا قبل استكمال الحالة وإنجازها. وتقدر البرازيل عزم المدعي العام على وضع خريطة طريق لإنجاز إحالات مجلس الأمن، بما في ذلك في دارفور. والعدالة الجنائية الدولية حل مؤقت عندما تكون الدول ذات الولاية القضائية غير راغبة أو غير قادرة على التحقيق في أخطر الجرائم ومقاضاة مرتكبيها. وعلى المدى الطويل، لا بد من بناء ثقافة المساءلة على الصعيد الوطني، مع وجود مؤسسات قوية قادرة على مكافحة الإفلات من العقاب.

في الختام، تكرر البرازيل تأكيد دعمها لاستئناف العملية الانتقالية في السودان وللحوار السياسي بين السودانيين بتيسير من الأمم المتحدة، الذي أعلن عنه الممثل الخاص فولكر بيرتس مؤخراً. وينبغي ألا تكتفي تلك العملية، التي تقودها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، بمعالجة حالة الشلل والاستقطاب في الخرطوم، التي أدت إلى احتجاجات عنيفة وإحباط شعبي، بل يتعين عليها أيضاً أن تحفز الشعب السوداني على أن يعزز امتلاكه لزماد مؤسساته الديمقراطية.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية السيد كريم خان على إحاطته الوافية،

وينص القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) صراحة على أن الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي ليس عليها أي التزامات بموجب ذلك النظام. كما أن نهج المحكمة الجنائية الدولية محيرة بالنظر إلى أن المحكمة الخاصة بلبنان اتخذت موقفا على النقيض من ذلك تماما. وقد فعلت تلك المحكمة ذلك، بناء على القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧)، في ظل الافتراض المنطقي بأنها تقتصر إلى سلطة تفسير وثائق المجلس.

إن المحاولات المستمرة من قبل المحكمة الجنائية الدولية، التي لم تحقق نجاحا كبيرا في مجالات أنشطة التحقيق والمقاضاة حتى الآن، لإثبات قيمتها من خلال التفسير الخلاق - الذي يشكل أساسا إعادة كتابة - لقواعد القانون الدولي، لا يمكن إلا أن تثير القلق.

في الختام، أود أن أقول بضع كلمات عن الحالة في السودان. لقد دعا الاتحاد الروسي باستمرار إلى تطبيع الحالة السياسية في البلد. ونحن مقتنعون بأن الهدف الرئيسي، في ظل عدم الاستقرار السياسي المستمر، هو المصالحة الوطنية. ولم تفعل المحكمة الجنائية الدولية أي شيء لتحقيق هذه الغاية طوال ١٥ عاما من عملها بشأن ملف دارفور. وفيما يتعلق بإقامة العدل، فإن السودانيين - وأنا واثق من ذلك - سيتمكنون من معالجة ذلك بأنفسهم.

السيد فلين (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المدعي العام خان على إحاطته وتقريره. كما أرحب بممثل السودان. منذ آخر مرة سمعنا فيها من سلف السيد خان عن الحالة في السودان (انظر S/PV.8791)، تعرض الانتقال الديمقراطي لانتكاسة كبيرة في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. ومن المؤسف أن هذا الأمر أوقف التقدم الكبير الذي تم إحرازه، حتى ذلك الحين، في تحقيقات المدعي العام.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الأمنية في دارفور وقد لاحظنا تقارير بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عن وقوع هجمات على

الظروف المناسبة لتحقيق سلام مستدام في السودان. ونؤكد على ضرورة أن يقدم المجتمع الدولي الدعم اللازم للسودان، بناء على طلبه، لبناء قدراته خلال سعيه لتنفيذ آليات العدالة والمساءلة.

وختاماً، يؤكد بلدي على التزامه بسيادة واستقلال وسلامة أراضي السودان الشقيق ووحدته الوطنية.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر السيد كريم خان. ونحيط علما بالمعلومات التي قدمها. إن موقف الاتحاد الروسي إزاء أنشطة المحكمة الجنائية الدولية لم يتغير. وتستند سلطة أي هيئة قضائية إلى انفتاحها وحيادها وطابعها غير السياسي ومدى قانونية أحكامها. وللأسف، لا تزال المحكمة بعيدة عن هذه المعايير.

ونود أن نعلق بشكل منفصل على الأحكام التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية مؤخرا. وتشير تلك الأحكام إلى أن المحكمة تواصل الممارسة غير المقبولة المتمثلة في تفسير قواعد القانون الدولي ووثائق مجلس الأمن كيفما شاءت. لقد افترضت دائرة الاستئناف في المحكمة، لدى نظرها في الاعتراضات القانونية من المدعى عليه علي محمد علي عبد الرحمن فيما يتعلق بالاختصاص القضائي، أنها تملك سلطة تفسير أحكام القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

وفي هذا الصدد، نود أن نذكر بأن المحكمة جهاز أنشئ على أساس اتفاق بين عدد محدود من الدول. والواقع أن واضعي نظام روما الأساسي ذكروا إمكانية أن يحيل مجلس الأمن حالات إلى المحكمة الجنائية الدولية. ولكن هذا لا يعني أن مجلس الأمن قد أعطى المحكمة الحق في تفسير إرادة المجلس. إذ لا يملك صلاحية تفسير قرارات مجلس الأمن إلا المجلس نفسه أو أي هيئة يمنحها المجلس هذه السلطة على وجه التحديد. وهذا ليس هو الحال مع المحكمة الجنائية الدولية. وسيكون من السخف ببساطة أن تفرض هيئة خارجية ذات عدد محدود من المشاركين على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تفسيرها الخاص لمضمون وثائق الأمم المتحدة، بما فيها تلك التي يمكن أن تؤثر على المجتمع الدولي ككل.

ولا يزال التعاون عاملاً أساسياً في استمرار عمل المحكمة في السودان. وفي هذا الصدد، نلاحظ أن السلطات السودانية مستمرة في التعاون. غير أننا نؤيد أيضاً طلب المدعي العام تمكينه من الوصول إلى الأدلة والشهود في السودان، وكذلك إتاحة إمكانية الوصول الكامل والأمن إلى الأراضي السودانية.

ونحث السودان على تعيين جهات تنسيق لتيسير مواصلة العمل مع المحكمة وضمان سلامة الشهود وقدرتهم على الإدلاء بشهاداتهم. وكما أشار المدعي العام في تقريره، فإن العنف الذي نشهده في دارفور اليوم يُذكرنا بضرورة كسر حلقة الإفلات من العقاب.

ولهذا السبب، تظل أيرلندا من أشد المدافعين عن عمل المحكمة ومكتب المدعي العام في السودان. وكما أقر اتفاق جوبا للسلام، فإن العدالة والمساءلة أمران حاسمان لبناء السلام في السودان. ويمكن للمدعي العام أن يعول على دعمنا المستمر لعمله ولعمل مكتبه.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدعي العام على تقريره اليوم وعلى الإحاطة التي قدمها لنا بشأن التحقيق الذي تجريه المحكمة الجنائية الدولية في الحالة في دارفور. وترحب الولايات المتحدة بقيادته منذ بدء ولايته.

كما أكدت الولايات المتحدة في الاجتماع الأخير لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، حيث شاركنا كدولة لها مركز المراقب، فإن الولايات المتحدة على استعداد للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لتعزيز هدفنا المشترك المتمثل في ضمان المساءلة عن أخطر الجرائم الدولية. وترحب أيضاً بانتخاب نائبين للمدعي العام مؤخراً وبجهود الاستعراض والإصلاح الجارية، التي تهدف إلى تعزيز المحكمة كمؤسسة والنهوض بإقامة العدل.

وترحب الولايات المتحدة بالتأكيد بموقف المدعي العام القائل بأن الحالات المحالة من المجلس يجب أن تُعطى أولوية أكبر في عمل مكتبه. ويسرنا أنه جعلت من أولوياته زيارة السودان في وقت مبكر جداً من ولايته ونقدر جهود فريقه لتنشيط التحقيقات والتواصل مع الضحايا

المدنيين في غرب وشمال دارفور. وتبعث التقارير عن وفيات المدنيين واغتصاب النساء والفتيات والتشريد القسري للآلاف وتدمير الممتلكات على الفلق البالغ وتحدثت عن أفعال قد تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

ونشجب التقارير التي وردت منذ الانقلاب بشأن الانتهاكات الجسيمة المزعومة للقانون الدولي الإنساني واستخدام العنف الجنسي والهجمات على العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية كأدوات لتخويف النساء والرجال ومعاقبتهم بسبب ممارستهم لحقوقهم المدنية والسياسية. وندعو السلطات السودانية إلى توفير الحماية للمدنيين ووضع حد لهذا العنف وضمان المساءلة عن هذه الحوادث.

ونرحب بالمبادرة التشاورية الجديدة التي تهدف إلى معالجة الأزمة الدستورية ونأمل أن تؤدي إلى وضع خريطة طريق لإعادة ضبط الانتقال الديمقراطي. ومن الضروري ألا نهدر المكاسب التي تحققت بشق الأنفس منذ عام ٢٠١٩، بما في ذلك ما يتعلق بالمساءلة والعدالة.

ونحث على العودة إلى التقدم الذي شهدناه في عمل المحكمة قبل أحداث تشرين الأول/أكتوبر. وتجلّى ذلك التقدم في زيارة المدعي العام خان للخرطوم وإبرام مذكرة تفاهم أخرى مع الحكومة الانتقالية التي يقودها المدنيون وفي وضع خطط لنشر فريق تحقيقات يعمل كامل الوقت في السودان. كما أن تخصيص موارد إضافية لفريق دارفور التابع للمكتب أمر إيجابي، بما في ذلك زيادة عدد أعضاء الفريق والتركيز على ضمان أن يكون لدى الفريق المهارات الكافية.

ونرحب بالتقدم الكبير المحرز في محاكمة السيد عبد الرحمن، وهو أول تأكيد للاتهامات في إحالة من مجلس الأمن. وتبدأ محاكمته بعد ١٧ عاماً من اتخاذ القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، مما يدل على أهمية تركيز المجلس والمحكمة المستمر على تحقيق المساءلة في السودان.

ومع ذلك، نلاحظ أن أربع مذكرات توقيف صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لا تزال معلقة. ونحث السيد بنده على تسليم نفسه للمحكمة ونكرر دعوتنا إلى السلطات السودانية للتعاون الكامل مع المحكمة وتسليم الهاربين الثلاثة الإضافيين المحتجزين في السودان، وفقاً لالتزاماتها.

ويجب على السلطات السودانية أن تفعل المزيد لمعالجة الفراغ الأمني وضمان حماية المدنيين، والأهم من ذلك، معالجة الأسباب الجذرية للعنف في هذه المناطق. إن العدالة والمساءلة جزء حيوي من اتفاق جوبا للسلام، الذي ينشئ إطاراً للتصدي لجرائم الماضي ويرسي الأساس لمستقبل تُحترم فيه حقوق جميع الأشخاص في السودان. وكما أقر مجلس الأمن عندما أحال هذه الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية قبل أكثر من ١٥ عاماً، فإن اتفاق جوبا للسلام يعترف بأن المحكمة - إلى جانب المؤسسات القضائية المحلية وآليات العدالة الانتقالية الأوسع نطاقاً - لها دور مركزي في تحقيق العدالة للضحايا.

وعلى النحو المفصل في تقرير المدعي العام، فقد رحبت السلطات السودانية بزيارات المدعي العام الحالي والسابق وموظفيهما ومكثتهم من تنشيط تحقيقاتهم في دارفور. ويجب أن يستمر هذا التعاون. وكانت مذكرة التفاهم الموقعة في آب/أغسطس، التي سمعنا عنها للتو، خطوة إيجابية، ومما يثلج صدورنا إشارة المدعي العام إلى أنها لا تزال سارية المفعول.

في الوقت الذي يعمل فيه أصحاب المصلحة السودانيون على إيجاد سبيل للمضي قدماً لمعالجة الأزمة الحالية، تحت الولايات المتحدة السلطات بقوة على مواصلة الامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية بموجب القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ويجب على السلطات السودانية أن تواصل السماح لأفرقة المحكمة بالسفر داخل البلد والتعاون بشأن طلبات الحصول على الأدلة وغيرها من المعلومات والمساعدة، بما في ذلك عن طريق تعيين جهات تنسيق للتواصل مع مكتب المدعي العام. ويجب أن يواجه الأشخاص الذين صدرت بحقهم مذكرات توقيف عن المحكمة الجنائية الدولية العدالة وأن يُنقلوا لمواجهة المحاكمة.

في الختام، فإن محاكمة القائد السابق للجنجويد، علي محمد علي عبد الرحمن، التي من المقرر أن تبدأ في نيسان/أبريل، بعد ١٥ عاماً من صدور مذكرة التوقيف، هي شهادة على ما يمكن أن يحدث عندما لا تتوقف المطالب بتحقيق العدالة أبداً. وستواصل الولايات المتحدة

والشهود، بما في ذلك من خلال زيارات المتابعة إلى الخرطوم. ونرحب أيضاً بتعيينه مستشاراً خاصاً يركز تحديداً على الحالة في دارفور ونتطلع إلى مواصلة العمل معه بشأن التحقيق الذي يجريه مكتبه في هذه الحالة.

عندما عقدنا اجتماعاً بشأن التحقيق الذي تجريه المحكمة الجنائية الدولية في دارفور في حزيران/يونيه من العام الماضي، بدت إمكانية تحقيق العدالة، التي طال انتظار الضحايا لها كما قال المدعي العام في هذا الصباح، أمراً في المتناول. إلا أن الشهور القليلة الماضية سلطت مزيداً من الضوء على التحديات الرهيبة التي تواجه السودان. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق المساءلة عن الحالة في دارفور - ومن الضروري إحلال السلام والاستقرار الدائمين في السودان.

ولا يحتمل الأمر الانتظار كي يحل السودان أزمته السياسية الحالية، التي تتجاوز آثارها العاصمة بكثير. ويجب استئناف عملية الانتقال والعمل على الفور للوفاء بالتزامات المنصوص عليها في الإعلان الدستوري وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام. وكما ورد في التقرير الأخير لفريق الخبراء المعني بالسودان، تواصل الميليشيات المسلحة وأعضاها الهجمات وأعمال القتل والنهب دون عقاب في دارفور. ويهدد العنف القبلي - مع استمرار دورات الهجمات والهجمات المضادة بدلاً من أي حل حقيقي - التماسك الاجتماعي ويقلل من احتمالات التعايش السلمي واستدامة عملية السلام. وتواجه النساء والفتيات التهديد المستمر بالاغتصاب أثناء القيام بأنشطة كسب العيش الأساسية. وتلك تذكرة مروعة أخرى بانتشار العنف الجنسي في دارفور وخارجها وهي تزيد من أهمية المبادرة الأخيرة للمدعي العام الهادفة إلى تعزيز المساءلة عن الاضطهاد الجنساني.

كما تلاحظ الولايات المتحدة وتدين هجمات كانون الأول/ديسمبر على مستودعات برنامج الأغذية العالمي وغيرها من مرافق التخزين والتي قد تحرم قرابة مليوني شخص بحاجة إلى المساعدة من المساعدات المنقذة للحياة. وقد أُجبر آلاف الأشخاص على الفرار إلى تشاد. ونكرر دعوتنا إلى إجراء تحقيق كامل ومحاسبة الجناة.

وترحب ألبانيا بتأكيد التهم في قضية علي كوشيب. وتلك نتيجة ملموسة للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، ويسعدنا أن نسمع أن القضية متينة.

وندعو الحكومة السودانية إلى التعاون بشكل كامل ومجد مع مكتب المدعي العام فيما يتعلق بالقضايا الأربع من أجل إتاحة إمكانية الوصول إلى الإقليم والمحفوظات والشهود ومسارح الجرائم، وبناء على مذكرة التفاهم الموقعة في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٢١، إتاحة التحقيق الكامل في الجرائم المرتكبة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ونتوقع من الفريق أول البرهان أن يفي بوعده فيما يتعلق بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية.

وتؤيد ألبانيا الإعلان الدستوري لعام ٢٠١٩ وتعتبره خريطة الطريق الوحيدة للتغلب على الأزمة السياسية الحالية في البلد.

وتقتضي الرغبة المشروعة للشعب السوداني في بناء مستقبله في حرية وكرامة العودة إلى القيادة المدنية من خلال إجراء حوار صادق وشامل مع ممثلي مختلف الانتماءات السياسية والمجتمع المدني، بمن فيهم النساء والشباب.

السيد أغيما (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على إطلاع المجلس على التقرير بشأن أنشطة المحكمة فيما يتعلق بملف السودان. وتود غانا، بوصفها عضوا جديدا في المجلس، أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد للمدعي العام تعاونها الكامل في تنفيذ ولايته، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون مع المجلس. ونتمنى له كل النجاح في دوره الجديد في المحكمة ونلاحظ أن هذه هي الإحاطة الثانية التي يقدمها للمجلس بصفتها الحالية.

وترى غانا أن المحكمة تضطلع بدور هام في إطار الهيكل العالمي للعدالة والأمن في المساعدة في صون السلام الدولي. ونظراً، بصفتها الدولة الطرف السادسة التي انضمت إلى نظام روما الأساسي، ملتزمين بأهداف المحكمة وإقامة نظام دولي متكامل للعدالة الجنائية يحاسب مرتكبي أخطر الجرائم التي تثير قلقاً دولياً ويسعى إلى تحقيق العدالة لضحايا الجرائم الوحشية ويعمل، في المقام الأول، كرادع لمرتكبي فئات الجرائم الفظيعة الأربع التي تختص المحكمة بالنظر فيها.

الوقوف إلى جانب الشعب السوداني دعماً لجهود المحكمة الجنائية الدولية لتعزيز المساءلة.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بالمدعي العام كريم خان وأشكره على إحاطته اليوم وعلى تقريره الرابع والثلاثين وعلى العمل الذي يقوم به.

تدعم ألبانيا، بصفتها طرفاً في نظام روما الأساسي، عمل المدعي العام والمحكمة الجنائية الدولية. ونرى أن هذا العمل يؤدي دوراً حاسماً في إنهاء الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة لضحايا الجرائم البشعة ضد الإنسانية، بما في ذلك النساء والأطفال، في كل مكان تعمل المحكمة فيه، بما في ذلك دارفور. ونردد ما ذكره المدعي العام خان ونتفق تماماً معه - لا بد من تحقيق العدالة. ونعم، ينبغي له استخدام الطائفة الكاملة من أدوات المحكمة، كما أبرز في إحاطته.

وبالإضافة إلى كونها مبدأ أساسياً في القانون الدولي، فإن المساءلة تشكل رادعاً قوياً ضد الانتهاكات الحالية والمستقبلية. إنها تساعد أولئك الذين عانوا في التثام جراحهم وفي إدراك أن معاناتهم لن يتم تجاهلها أو نسيانها أو تركها دون أن يلاحظها أحد أو دون معالجة، وهي تذكر الجناة أيضاً بأن يد العدالة ستصل إليهم عاجلاً أم آجلاً. ومن دون المساءلة، سيكون هناك حرمان من حقوق الإنسان وستدوم الجرائم ويستمر الإفلات من العقاب على الجرائم السابقة المتصلة بالنزاعات، مما يقوض الشرعية وآفاق السلام والمصالحة. وفي رأينا، يشكل انعدام المساءلة ترخيصاً بالقتل.

ولا تزال ألبانيا تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الأمنية الهشة السائدة في السودان والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان من قبل السلطات العسكرية. ونتوقع من الأجهزة الأمنية والجيش والجماعات المسلحة الأخرى الامتناع عن استخدام المزيد من العنف ضد المتظاهرين السلميين والمدنيين في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك على وجه الخصوص في دارفور. ومن غير المقبول استمرار قتل المدنيين وأعمال العنف الجنسي وإصابة مئات آخرين على أيدي أجهزة الأمن والجماعات المسلحة الأخرى منذ استيلاء الجيش على السلطة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر.

وترحب غانا بتأكيد التهم في قضية علي كوشيب، لأن ذلك يحدث للمرة الأولى في إحالة من مجلس الأمن. ولا تزال أصوات الضحايا تلو مطالب بالعدالة؛ ولا ينبغي لهم الانتظار أكثر من ذلك. ثانياً، تدعو غانا جميع الدول التي لديها أشخاص ممن صدرت بحقهم لوائح اتهام إلى التعاون مع المحكمة، فهي ترى أن كفاءة المحكمة تكمن في التنفيذ الفعال لمبدأ التكامل، وهو أحد المبادئ الأساسية لنظام روما الأساسي. وفي ذلك الصدد، تؤكد غانا من جديد دعوتها إلى الدول الأطراف للنظر في مسألة التكامل باعتبارها أداة رئيسية في محاكمة الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة وأحد الخيارات المتاحة للتخفيف من عبء عمل المحكمة. ففي نهاية الأمر، تقع على عاتق الدول في المقام الأول مسؤولية حماية مواطنيها. ولذلك نشجع المحكمة على العمل مع النظم القضائية الوطنية التي قد تتطلب بناء القدرات، بما في ذلك تلك الموجودة في القارة الأفريقية، لتولي زمام بعض تلك المحاكمات. ومن المؤكد أن استقلالية تلك المحاكم الوطنية ينبغي أن تحظى بالأولوية القصوى في جهود بناء القدرات.

أما المسألة الثالثة التي تكتسي أهمية لدى وفدنا، فهي حماية الشهود قبل عملية المحاكمة وأثناءها وعقبها. وبينما تمضي المحكمة في تحقيقاتها في القضايا في دارفور وغيرها من المجالات ذات الأهمية، لوحظ أن الشهود يتراجعون في بعض الحالات، مما يؤثر سلباً على قضية الادعاء ويسئ دائماً للمحكمة. وفي ذلك الصدد، تدعو غانا المحكمة إلى بذل المزيد من الجهد لإشراك الضحايا في العملية برمتها ومنحهم الحماية اللازمة قبل المحاكمات وأثناءها وعقبها. ونرى أن هذا سيعطي الضحايا الثقة اللازمة للإدلاء بشهاداتهم أثناء المحاكمات.

وفي الختام، أود أن أحث المدعي العام على أن يستمد التشجيع من سيدة العدالة، التي لا تنتظر، كونها معصوبة العينين وممسكة بميزان متساوي الكفتين، إلى الشرق أو الغرب، بل في الأدلة من أجل تحقيق العدالة المحايدة والنزيهة والمنصفة للضحايا. ولذلك تأمل غانا في اتباع نهج متوازن وعالمي في التحقيق في الجرائم التي تدخل في

ولذلك ترحب غانا بتقرير المدعي العام عن أنشطة المحكمة فيما يتعلق بملف السودان وتود أن تركز على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، نؤكد مجدداً الاقتناع المشترك بأنه لا يمكن ولا يجب السماح للإفلات من العقاب بأن يستمر أينما حدثت الجرائم وأياً كان مرتكبوها. وفي ذلك الصدد، فإننا نتمسك في حالة الرئيس السوداني السابق عمر البشير والأفراد الآخرين الذين صدرت أوامر بإلقاء القبض عليهم من المحكمة الجنائية الدولية للجرائم التي يُزعم أنهم ارتكبوها في دارفور، بما فيها الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، بالموقف المتمثل في ضرورة أن تأخذ العدالة مجراها وتتاح للمتهمين الفرصة للخضوع للمساءلة عن أفعالهم أو تقاعسهم عن العمل فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة جدا التي اتهموا بارتكابها.

ونشير إلى قرار المجلس ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، الذي قرر بموجبه، في الفقرة ٢ من المنطوق، أن

”تتعاون حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى في دارفور تعاوناً كاملاً مع المحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام وأن تقدم إليهما كل ما يلزم من مساعدة“.

وفي ذلك الصدد، تدعو غانا السودان إلى مساعدة مكتب المدعي العام بإتاحة إمكانية الاطلاع على الوثائق والمحفوظات وغيرها من الأدلة في السودان. وينبغي أيضاً أن يُتاح لمكتب المدعي العام إمكانية الوصول إلى الشهود، بمن فيهم المحتجزون في السودان، وأخيراً الوصول الكامل والأمن إلى أراضي السودان، بما في ذلك مساح الجرائم في دارفور.

وبينما تحيط غانا علماً بالجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية في السودان من أجل التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية، فإنها تشجع الحكومة الانتقالية على أن تترجم التزامها التام بالنظام الدولي القائم على القواعد وإنهاء عقود من الإفلات من العقاب إلى واقع عن طريق نقل الهاربين المطلوبين من المحكمة الجنائية الدولية بدون تأخير.

وتسهم المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة سابقا إسهاما حيويا في إنهاء دائرة العنف ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وفي ذلك الصدد، نحث السلطات السودانية على التعاون الكامل مع المحكمة.

وأخيرا، أود أن أشيد بالجهود التي يبذلها المدعي العام وفريقه للمساعدة في تحقيق العدالة لشعب دارفور. والمملكة المتحدة على استعداد لمساعدة المحكمة الجنائية الدولية في تيسير تنفيذ أوامر الاعتقال الأربعة الصادرة عن المحكمة التي لا تزال معلقة فيما يتعلق بالحالة في دارفور، وتدعو إلى تسليم السيد بنده، الذي لا يزال هاربا من المحكمة.

السيد فودا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أشكر المدعي العام خان على تقريره وإحاطته. إن زيارته للخرطوم في آب/أغسطس ٢٠٢١، بعد أسابيع قليلة من توليه منصبه، تدل على الأهمية التي يوليها المدعي العام للحالات المحالة من مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية. وترحب فرنسا بمذكرة التفاهم الجديدة التي أبرمت خلال تلك الزيارة. ويكمل هذا الصك إطار التعاون مع الحكومة السودانية ويوسع نطاقه ليشمل كلا من المشتبه فيهم الأربعة الذين لم يُسلموا بعد إلى المحكمة. وقد حان الآن الوقت للتنفيذ.

إن فرنسا مقتنعة حقا بأن المهمة التي أوكلها مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية أكثر أهمية في هذه الفترة الانتقالية في السودان. ولن يكون بناء السلام الدائم والشامل للجميع في المنطقة ممكناً من دون تحقيق العدالة. ومكافحة إفلات مرتكبي أخطر الجرائم من العقاب جزء من استعادة الحياة الديمقراطية والمصالحة في البلد.

وفي هذا الصدد، كانت للأحداث الأخيرة في السودان عواقب مقلقة للغاية على سير أنشطة التحقيق. وقد مُني التعاون بنكسات كبيرة منذ تشرين الأول/أكتوبر. ونحث السلطات السودانية على التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) واتفاق جوبا للسلام والمذكرات الموقعة مع مكتب المدعي العام. وهذا لا يعني فحسب إعادة إنشاء قنوات للاتصال بالمحكمة دون تأخير، بل يعني أيضا تقديم

نطاق اختصاص المحكمة، بعيدا عن النهج المُتصور الذي يركز على المنطقة.

السيد ويكرماسينغ (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطته للمجلس والتقارير الرابع والثلاثين عن الحالة في دارفور عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

أولا، تود المملكة المتحدة أن ترحب بتأكيد التهم في قضية السيد عبد الرحمن بعد مرور أكثر من ١٦ عاما على إحالة مجلس الأمن الحالة في دارفور إلى مكتب المدعي العام. وذلك تطور إيجابي ودليل على ما يلزم من عمل متأن ودؤوب لتحقيق العدالة. ونرحب أيضا بالاهتمام والأولوية المستمرين اللذين تحظى بهما الحالة في دارفور، كما يتضح من الزيارة الرسمية الأولى للمدعي العام إلى السودان في آب/أغسطس. ومن الممكن أن يكون توقيع مذكرة تفاهم، فضلا عن التزام الحكومة بتسهيل وجود المكتب بشكل كامل في البلد، مؤشرا على تحقيق مكاسب إيجابية أوسع نطاقا في مجال العدالة وحقوق الإنسان منذ ثورة عام ٢٠١٩.

غير أنه من المؤسف أن الانقلاب العسكري الذي وقع في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر قد عرض هذا التقدم للخطر. وقد شكّل توقف أنشطة التحقيق في السودان انتكاسة كبيرة لجهود المحكمة الرامية إلى تحقيق العدالة لشعب دارفور. ولذلك نحث السلطات السودانية على البناء على العمل الإيجابي السابق الذي اضطلعت به مع المحكمة والالتزامات التي قطعتها مختلف الأطراف، بما في ذلك في مذكرة التفاهم والتزامات السودان بموجب القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

وتكرر المملكة المتحدة طلب المحكمة بإتاحة إمكانية الاطلاع على الأدلة والمحفوظات والتواصل مع الشهود والوصول دون قيود إلى أراضي السودان، بما في ذلك مسارح الجرائم في دارفور. وكما أوضح المدعي العام بالتفصيل في تقريره، لا تزال الحالة في دارفور تشهد تزييدا في أعمال العنف مما يسفر عن سقوط القتلى وتشريد واسع النطاق للمدنيين. وقد تفاقم الحالة الهشة أصلا بسبب الأزمة السياسية الراهنة في أعقاب انقلاب تشرين الأول/أكتوبر.

العاملون في المجالين الإنساني والطبي، وضمان الوصول الكامل والأمن للمساعدات الإنسانية دون عوائق، الآن على عاتق السلطات السودانية ويجب أن يظل ذلك من أولوياتها. وستظل فرنسا، إلى جانب شركائها، ولا سيما شركاءها الأوروبيون، منخرطة في دعم الانتقال السياسي في السودان.

السيدة نغيما ندونغ (غابون) (تكلمت بالفرنسية): إن مناقشة اليوم في مجلس الأمن بشأن التقرير الرابع والثلاثين للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية المقدم عملاً بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) تأتي في وقت مناسب للغاية، حيث أنها تأتي في وقت يمر فيه ذلك البلد بفترة محورية في تاريخه. وأود أن أعتزم الفرصة في هذا البيان الأول الذي تدلي به غابون بشأن عمل المحكمة لهيئة السيد خان على انتخابه مدعياً عاماً للمحكمة الجنائية الدولية وأن أشيد بالحيوية التي أظهرها منذ توليه منصبه. وقد أظهرت إحاطته في هذا الصباح مرة أخرى هذه الحيوية. وأرحب أيضاً بممثل السودان في جلسة اليوم.

من المهم كفالة التنفيذ الكامل للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) وتحقيق العدالة لضحايا النزاع في دارفور والناجين منه. وثمة دور رئيسي للمحكمة الجنائية الدولية في كفالة ألا تكون الالتزامات المقطوعة في سياق تعزيز العدالة الجنائية الدولية مجرد تمنيات. وأعتزم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً التزام بلدي بسلامة نظام روما الأساسي وتعزيز سيادة القانون، فضلاً عن تصميمنا على مكافحة الإفلات من العقاب.

وتحيط غابون علماً بالأنشطة القضائية التي اضطلعت بها المحكمة الجنائية الدولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونرحب بالالتزام السلطات السودانية بالتعاون الكامل مع المحكمة دعماً لعملها، بما في ذلك السماح بوجود دائم لمكتب المدعي العام في السودان في أقرب وقت ممكن. وتمثل موافقة السلطات السودانية في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٢١ على توقيع مذكرة تفاهم، تحدد طرائق التعاون اللازم بين السودان ومكتب المدعي العام، خطوة هامة إلى الأمام. ونلاحظ باهتمام ما يوليه المدعي العام من اهتمام للمجتمع المدني الذي يمثل ضحايا النزاع في دارفور والناجين منه ونشجعه على مواصلة جهوده الرامية إلى تعزيز كفاءة وفعالية مكتبه.

كل المساعدة اللازمة للمحققين. ويجب أن تتوفر للمحققين إمكانية الوصول الآمن إلى الأراضي السودانية، ولا سيما إلى مسرح الجريمة في دارفور، وإلى المحفوظات والأدلة، وكذلك إلى الشهود، بمن فيهم المحتجزون في مراكز الاحتجاز.

وترحب فرنسا بالتقدم الملموس المحرز في القضية المرفوعة ضد السيد عبد الرحمن، المعروف أيضاً باسم علي قشيب. ونحيط علماً بتأكيد الدائرة التمهيدية الثانية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٢١ التهم الـ ٣١ التي وُجّهت إليه. ومن الضروري الآن أن يتمكن الشهود في هذه القضية من الإدلاء بشهاداتهم بأمان ودون عوائق، ولا سيما في سياق المحاكمة المقرر أن تبدأ في نيسان/أبريل المقبل. وعلاوة على ذلك، وفي حين أن التكامل لا يزال مبدأ أساسياً، فإن تنفيذ أوامر الاعتقال المتعلقة أمر بالغ الأهمية. وندعو السودان إلى تسليم السيد هارون إلى المحكمة على وجه السرعة. ونحث السيد بنده مرة أخرى على تسليم نفسه فوراً إلى المحكمة حتى تتسنى محاكمته.

إن التزام فرنسا تجاه السودان يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستمرارية الانتقال الديمقراطي. كما أن المآزق السياسي الحالي يشكك في الإنجازات العديدة التي تحققت في العامين الماضيين. ونؤيد جهود التيسير التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، السيد فولكر بيرتس، لصالح الحوار بين الأطراف السودانية.

ولا تزال الحالة مقلقة للغاية، حيث تبقى السلطات على مناخ القمع والترهيب ضد المتظاهرين ووسائل الإعلام، متمثلاً في الاعتقالات والاحتجاز والتفتيش وقطع الإنترنت بصورة متكررة. وتدين فرنسا أعمال العنف التي أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٦٠ شخصاً منذ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، والعنف الجنسي، الذي يجب محاكمة مرتكبيه.

ويؤثر عدم الاستقرار السياسي تأثيراً خاصاً على الحالة الأمنية في دارفور، كما يتضح من استمرار العنف القبلي ونهب مجتمعات الأمم المتحدة، ولا سيما مجتمعات برنامج الأغذية العالمي. ومن المهم ألا يفلت مرتكبو هذه الجرائم من العقاب. ونكرر أيضاً دعوتنا إلى السلطات للتعجيل بنشر قوة الحماية المشتركة المنصوص عليها في اتفاق جوبا للسلام. وتقع المسؤولية عن حماية المدنيين، بمن فيهم

ويؤكد العنف القبلي الأخير في دارفور أن الحالة الأمنية في المنطقة لا تزال مروعة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم السودان في بناء القدرات الأمنية لتمكينه من تحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين في دارفور. مع ذلك، لا يمكن تحقيق الاستقرار والأمن على المدى الطويل في دارفور إلا عن طريق المصالحة. وقد نص اتفاق جوبا للسلام على أحكام واضحة لذلك، تشمل تحقيق العدالة القانونية، ومكافحة الإفلات من العقاب، وإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة. ولأن البلد يواجه حاليا تحديات متعددة، ينبغي ألا يكون الأمر مفاجئا أن يواجه تنفيذ الاتفاق صعوبات. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي مواصلة التحلي بالصبر بينما يقدم مساعدة بناءة للسودان من أجل تنفيذ الاتفاق.

وما فتئت الصين تراقب عن كثب بينما تنظر المحكمة الجنائية الدولية في ملف السودان، وتحيط علما بالتقرير الرابع والثلاثين للمدعي العام وبالعامل الذي قام به المدعي العام خان منذ توليه منصبه. وينبغي للمحكمة الجنائية الدولية أن تلتزم التزاما صارما بمبدأ التكامل وأن تحترم سيادة القضاء للسودان على نحو فعال. وتأمل الصين أن تفضي إجراءات المحكمة، استنادا إلى قرارات المجلس، إلى تحقيق الاستقرار والأمن في دارفور على المدى الطويل.

السيد ماثور (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد كريم خان، على عرضه التقرير الرابع والثلاثين عن الحالة في السودان، المقدم عملا بالفقرة ٨ من القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، وعلى إطلاع المجلس على المستجدات بشأن زيارته الأولى للسودان في آب/أغسطس ٢٠٢١. ونرحب أيضا بحضور ممثل السودان في جلسة اليوم.

في البداية، أود أن أسجل أن الهند ليست من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي وليست عضوا في المحكمة الجنائية الدولية.

تعكس استقالة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك التحديات الكامنة في العملية الانتقالية. إن العملية السياسية داخل السودان التي تيسرها الأمم المتحدة، والتي تهدف إلى إنقاذ الحالة وإبقاء العملية الانتقالية على المسار الصحيح، تحتاج إلى أن يقودها السودانيون وأن يسترشدوا بنهج بناء. وينبغي أن يقود الإعلان الدستوري، الموقع

غير أن كفاءة التدابير المتخذة أو التي ستتخذ لا تزال تتوقف على تحسن الحالة السياسية والأمنية في السودان. وفي هذا الصدد، نشجب بصفة خاصة توقف أنشطة التحقيق نتيجة لاستمرار انعدام الأمن في البلد عموما وفي دارفور بصفة خاصة. وبالمثل، يؤسفنا أنه بينما تكافح المحكمة من أجل تحقيق العدالة لضحايا النزاعات السابقة، فإن استمرار التوترات في دارفور يتسبب في وقوع ضحايا جدد. وندعو السلطات السودانية المعنية إلى ضمان وقف مناخ العنف هذا وتحقيق العدالة لجميع الضحايا.

وفي إطار الجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام لتحقيق العدالة على الجرائم التي يُزعم ارتكابها في عام ٢٠٠٣، نثق بأن مكتب المدعي العام لن يضع في اعتباره الحماية والمساعدة المستحقة للضحايا فحسب، بل أيضا الحالة السياسية الهشة التي يجد السودان نفسه فيها وأفاق تحقيق الاستقرار في البلد. وغني عن القول إن العودة السريعة إلى النظام الدستوري من شأنها أن تفضي إلى مزيد من التعاون بين المحكمة والسلطات السودانية.

ونأمل أن تستجيب السلطات السودانية بشكل إيجابي وسريع لتعيين جهات التنسيق وأن يستجيب الجهاز القضائي لطلبات التعاون في تطبيق العدالة الجنائية الدولية دون إعاقتها. وهذه حلقات ربط لا غنى عنها في مواصلة التعاون المثمر في مكافحة الإفلات من العقاب.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا دعمنا الكامل لجهود المدعي العام ومكتبه وأرحب باستعداد السلطات السودانية للتعاون الكامل مع ذلك المكتب. وهذه الشراكة حيوية للتنفيذ الفعال للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المدعي العام كريم خان على إحاطته وأرحب بحضور ممثل السودان في جلسة اليوم.

وبتوقيع اتفاق جوبا للسلام، دخلت دارفور مرحلة جديدة من بناء السلام. وتشجع الصين جميع الدول الموقعة على مواصلة تنفيذ اتفاق السلام، وتدعو الفصائل في دارفور التي لم توقع بعد على الاتفاق إلى الانضمام إلى عملية السلام في أقرب وقت ممكن.

يشهد شعب السودان حواراً وطنياً واعداً ولكنه متقلب بشأن طبيعة الحكومة والديمقراطية والعدالة والمساءلة. وهو يسعى إلى دمج تلك العناصر معا بحيث يمكن لمجموعها أن يدعم السلام وتتمية الرخاء المشترك.

وينعكس ذلك بوضوح في اتفاق جوبا للسلام، الذي يتضمن تركيزاً خاصاً على العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، والذي تم تعزيزه من خلال تفعيل لجنة الحقيقة والمصالحة فيما يتعلق بدارفور والمحكمة الخاصة لجرائم دارفور.

ونعتقد أن المحكمة الجنائية الدولية، في تعاملها مع السودان، ينبغي أن تتبنى تطلعات الشعب السوداني، كما يتجلى ذلك في عمليات العدالة والمساءلة الراسخة والمطلوبة. ويمكن للمحكمة أن تفعل المزيد لدعم مبدأ التبعية من خلال الاستثمار في تعزيز الأهلية القضائية والقانونية الوطنية للسودان.

وبينما يعمل السودان على تعزيز أطره المؤسسية والقانونية الوطنية، ينبغي أن يستفيد من الدعم الدولي، على النحو الوارد في القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وفي الحالة المثالية، سيكون هذا الدعم متماشياً مع دعوة الاتحاد الأفريقي للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى أن تتشاطر مع السودان دروسه المستفادة وممارساته الفضلى في مجال العدالة الانتقالية، بما في ذلك المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال عملية الحقيقة والمصالحة. إضافة إلى ذلك، نوصي بشدة بأن يجري نقل المعرفة هذا بالترادف مع الاستثمار في الحوار الوطني والمصالحة الوطنية.

وأخيراً، تذكر كينيا بأن القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) يدعو المحكمة والاتحاد الأفريقي إلى مناقشة الترتيبات العملية التي ستيسر عمل المحكمة، بما في ذلك إمكانية إجراء مداولات في المنطقة. ونود أن نسمع من المدعي العام بتقدم هذه الترتيبات مع الاتحاد الأفريقي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل النزوح. ولكن قبل أن أفعل ذلك، أود أن أذكر بإيجاز أنه قبل ٧٦ عاماً، في مثل هذا اليوم، ١٧ كانون الثاني/يناير، اجتمع مجلس الأمن لأول

في آب/أغسطس ٢٠١٩، تلك العملية، ويتعين على جميع أصحاب المصلحة إبداء المرونة والثقة المتبادلة والتفاهم. ومن الأهمية بمكان أن يتوصل الجيش والقيادة المدنية إلى حل ودي من أجل المضي قدماً بعملية الانتقال. وينبغي أن تستمر عملية الانتقال في معالجة المسائل المتصلة بالعدالة والمساءلة.

وقد أبدت الحكومة الانتقالية في السودان استعدادها لمعالجة المسائل المتصلة بالعدالة الانتقالية، بما في ذلك المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال عملية تقصي الحقائق والمصالحة. كما اتفقت الأطراف في اتفاق جوبا للسلام على إنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة فيما يتعلق بدارفور والمحكمة الخاصة لجرائم دارفور. واختصاص المحكمة الخاصة، الذي يشمل المسائل المتعلقة بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب منذ عام ٢٠٠٢، خطوة في الاتجاه الصحيح. ونأمل أيضاً أن يتمكن المدعي العام من مواصلة عمله مع دارفور خلال زيارته القادمة للسودان في نيسان/أبريل.

ويتجلى السعي إلى تحقيق العدالة لضحايا الجرائم الفظيعة في دارفور أيضاً في التعاون الذي أبدته السلطات السودانية. ومن المهم أن تواصل جميع الأطراف الانخراط في القضايا المعلقة من أجل إيجاد حلول مقبولة للجانبين.

وبينما ينتقل السودان إلى مستقبل سلمي ومستقر ومزدهر، هناك حاجة إلى تزويده بكل المساعدة التي يحتاجها لتصحيح أخطاء الماضي وتعزيز الوثام بين الطوائف وحماية الحقوق الأساسية لجميع مواطنيه. وفي هذا السياق، سيكون من المهم بناء قدرات المؤسسات القضائية الوطنية في السودان.

وأخيراً، إذ نتطلع إلى إتمام السودان المرحلة الانتقالية الحالية بنجاح، فإننا لا نزال على ثقة بأن الشعب السوداني سيتغلب على التحديات الراهنة وسيسعى جاهداً للمضي قدماً في طريقه إلى السلام والتنمية.

السيدة نياكوي (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطته الإعلامية وتقديره، وأرحب بحضور ممثل السودان في هذه الجلسة.

وأخيراً، نحن نحرز تقدماً في السعي إلى تحقيق العدالة لضحايا الفظائع في دارفور. ولذلك يجب علينا أن نواصل الضغط، حتى أثناء الأزمة الحالية، من أجل إحراز تقدم. وتمثل المحاكمة المقبلة لزعيم الميليشيا السابق عبد الرحمن، أو علي كوشيب، والوعود التي قطعت أثناء زيارة المدعي العام تأييداً لنقل المتهمين المحتجزين حالياً في السودان إلى المحكمة الجنائية الدولية، إنجازات في ذلك الاتجاه. وبظل الوصول السليم إلى الأدلة أمراً حاسماً. ونحث الجيش على التقيد بالتزامات السودان تجاه المحكمة الجنائية الدولية، وندعو إلى تعاونه الكامل مع المحكمة. ونذكر بأهمية الوفاء بالتزامات التي فرضها مجلس الأمن ونشدد على ذلك.

وأود أن أختتم بحث الجميع على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية حتى تتمكن من إكمال ولايتها الحيوية وحتى يتسنى أخيراً تحقيق العدالة لضحايا والناجين. وتدعم النرويج المدعي العام خان دعماً كاملاً.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أود أن أذكر جميع المتكلمين مرة أخرى بأن يقصروا بياناتهم على خمس دقائق على الأكثر لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة.

أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد الباهي (السودان): أتقدم إليكم، في بدء هذا البيان، بالتهنئة على رئاسة بلدكم لمجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير الحالي. وأشكر السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على الإحاطة التي قدمها اليوم لمجلس الأمن حول قضية دارفور.

تمثل مسألة تحقيق العدالة في دارفور ركيزة مهمة من ركائز المعالجات التي تقوم بها السلطات السودانية من أجل بسط الأمن والاستقرار في المنطقة. كما أن العدالة هي أحد ثلاثة أركان قامت عليها شعارات ثورة كانون الأول/ديسمبر في السودان. لذلك فإن السودان ظل ملتزماً بالمحاسبة والمساءلة، لا سيما فيما يتصل

مرة في تشيرش هاوس في لندن. وهناك، افتتح الجلسة السيد نورمان ماكين، سفير أستراليا وأول رئيس لمجلس الأمن، على أمل أن "يكون مجلس الأمن قوة عظمى للخير في العالم" (S/PV.1، صفحة ٦). كما أشار إلى أن زملائنا الأعضاء في الأمم المتحدة وضعوا في أيدنا المسؤولية الرئيسية، ولكن ليس الوحيدة، عن صون السلم والأمن الدوليين، وأكد أنهم أعطونا سلطة التصرف نيابة عنهم. فلن بقي تلك المشاعر في الاعتبار ونحن نواصل عملنا - وهي صحيحة تماماً اليوم. سأشرع الآن في ملاحظاتي الوطنية.

هناك أزمة سياسية خطيرة في السودان. واستمرار قوات الأمن في استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين السلميين أمر غير مقبول. وندين بشدة جميع انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والاعتداءات على وسائل الإعلام وسيارات الإسعاف والمستشفيات، وتقييد الوصول إلى الخدمات الطبية وحرية الاتصال. يجب أن يتوقف العنف. وإزاء هذه الخلفية، ما زلنا نسمع التطلعات الواضحة للشعب السوداني ومطالبته بعملية انتقالية بقيادة مدنية. وعلاوة على ذلك، ما زلنا نحمل القيادة العسكرية المسؤولة الأولى عن الأزمة الدستورية والسياسية الراهنة، فضلاً عن الحالة الأمنية والاقتصادية والإنسانية الهشة في البلد.

أنتقل الآن إلى عمل المحكمة الجنائية الدولية، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان العدالة لضحايا والناجين من أخطر الجرائم في دارفور. وتود النرويج أن تشكر المدعي العام على تقريره الأول عن الحالة في دارفور. إننا نشيد بقيادة المدعي العام خان والتزامه بإبلاء الأولوية للحالات التي أحالها مجلس الأمن. غير أن ذلك يجب أن يستكمل أيضاً بمتابعة ودعم مستمرين من المجلس. ونشيد بزيارته للسودان قبل الانقلاب، وهي زيارة أسفرت عن مذكرة التفاهم التي أشار إليها المدعي العام في إحاطته. ونشعر بالأمل أن نسمع أن مذكرة التفاهم ما زالت سارية على ما يبدو، وندعو إلى تنفيذها. لقد استغرق الأمر عقدين تقريباً، منذ أن أحال مجلس الأمن الحالة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، للحصول على تعاون من السلطات السودانية.

المحكمة. كما استقبل السودان وفوداً من المحكمة، كان آخرها في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي. وسنستمر في هذا المسار التعاوني.

ثالثاً، تعمل السلطات على تغيير واقع الحياة في دارفور التي تشهد انتقالاً جوهرياً من الحرب والنزاع إلى بناء السلام، وذلك عبر تكوين مفوضية العدالة الانتقالية كوسيلة لتحقيق العدالة في القضايا التي يصعب فيها استخدام وسائل العدالة العادية، وذلك من خلال كشف الحقيقة والعدالة وجبر الضرر والمصالحة. وستعمل المفوضية فور إعلانها على إجراء حوار موسع حتى يأتي عملها ملتبساً لتطلعات الضحايا ويكون قادراً على تحقيق جوهر العدالة.

ختاماً نؤكد على أنّ مسألة مكافحة الإفلات من العقاب تمثل مقصداً نبيلاً من مقاصد تحقيق العدالة، وهي ليست محل خلاف. وتمثل، كما أسلفنا، أحد أهم أولويات السلطات الانتقالية وأحد أهم عناصر تحقيق السلام في ربوع بلدنا. ولذلك فإننا نؤكد مرة أخرى على اقتناعنا الراسخ والتزامنا بمكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما في الجرائم ذات الصلة بدارفور.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمدعي العام كريم خان للإدلاء بأي ملاحظات ختامية.

السيد خان (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيدة الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي مرة أخرى لأقول بضع كلمات.

ثمة أمر وحيد أعتقد أنه واضح للجميع هو أن المطالبة بالعدالة لن تزول وسيبرهن مكتب المدعي العام، الذي أتشرف بقيادته، على القدرة على التحمل والمثابرة اللذين أظهرهما أهل دارفور أنفسهم.

فلا وجود لمصالحة من دون عدالة. وهذه ليست عبارة نتشدد بها، إنها إقرارٌ بالواقع. وفي هذا المسعى يمكننا أن ننظر في عدد من الخيارات المختلفة. سألت ممثلة كينيا عن التعاون مع الاتحاد الأفريقي. والقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، بالطبع، يتحدث عن إجراء محاكمات في المنطقة. وفي العام الماضي، التقيت بالرئيس السابق للاتحاد الأفريقي، الرئيس تشيسيكيددي تشيلومبو، ثم ذهبت إلى داكار والتقيت بالرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، الرئيس ماكي سال. وقد أظهرت دول الاتحاد

بالجرائم الدولية. وما من شك في أن أساس تلك العدالة وعمودها الفقري هو منع الإفلات من العقاب وضمن المساواة وإنصاف الضحايا وتضميد الجراح.

إن التزام السودان بتحقيق العدالة في دارفور لا ينبع من حرصنا على الوفاء بالتزاماتنا الدولية فحسب، وإنما أيضاً استجابةً للمطالبات الشعبية بإقامة العدالة وتنفيذ شعارات الثورة. ومن هذا المنطلق، سيواصل السودان مساعيه في اتخاذ السبل الكفيلة بتحقيق العدالة في دارفور اقتناعاً منه بأن السلام والعدالة متلازمان لا ينفصلان. إن سلطاتنا، وهي تفعل ذلك، تنتهج مقاربة شاملة تهدف إلى تحسين مجمل حياة مواطنينا في دارفور، ومن أجل تحقيق تلك الغاية تم التوقيع على اتفاق جوبا للسلام. وتعمل السلطات على التعاون الوثيق مع جميع أطراف الاتفاق من أجل إنفاذه على الوجه الذي يحقق الاستقرار والسلام الشامل المستدام.

ومن الأهمية هنا الإشارة إلى أن موضوع العدالة هو أحد أهم القضايا الرئيسية التي عالجه الاتفاق من خلال التأكيد على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وإقرار ترتيبات للعدالة الانتقالية وإنشاء مفوضية خاصة بذلك. ونشير إلى أنه تم اعتماد قانون للعدالة الانتقالية ويجري العمل على إجازته نهائياً وفقاً للترتيبات التشريعية للفترة الانتقالية. وفي هذا الإطار أيضاً تعمل السلطات على تنفيذ خطتها الوطنية لحماية المدنيين بمشاركة من أطراف اتفاق جوبا للسلام.

وبناءً على ما تقدم، أودُّ التشديد على النقاط التالية:

أولاً، حيث أن تحقيق العدالة في الجرائم المرتكبة في دارفور يمثل أولوية للسلطات الانتقالية، فإن هذه السلطات فتحت باباً للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، حيث تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين السودان والمحكمة في آب/أغسطس الماضي لتأطير ذلك التعاون وتسهيل مهام وفود المحكمة ومحققها الذين يزورون البلد.

ثانياً، سهّلت السلطات السودانية زيارة المدعي العام الجديد، كريم خان، إلى الخرطوم قبل نحو خمسة أشهر حيث التقى خلالها بالمسؤولين وجرى النقاش حول كيفية تعزيز علاقات التعاون مع

وأقول لممثلة كينيا إنني أمل أن أحضر مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الشهر المقبل، إذا ما انعقد. وسناقش مجموعة متنوعة من المسائل، بما في ذلك تحسين المشاركة بين مكتب المدعي العام ودول الاتحاد الأفريقي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد خان على ما قدم من توضيحات.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

الأفريقي أنها قادة - قادة عالميين، في قضية حسين حبري - لكفالة حلول مختلفة للمساءلة. ولذلك أعتقد أنه يمكننا النظر في شراكات جديدة.

وكما قلت في ملاحظاتي، لا يوجد سحر في منابر الفصل في المنازعات. ويجب أن يكون المبدأ هو إحياء الوعد بأن كل حياة مهمة وأن الأشخاص الذين فقدوا كل شيء لهم الحق في التحقيق في تلك الوقائع على النحو الواجب وتقديمها إلى محكمة مناسبة، سواء كانت المحكمة الجنائية الدولية أو في السودان أو خيارا هجينا، بما في ذلك دعم الاتحاد الأفريقي. وأمل أن يمضي هذا التعاون قدما.